الثورة السبت 7 ذو الحجة 1431 هـ الموافق 13 نوفمبر 2010م العدد (16803)

جهود يمنية ملموسة لمكافحة القرصنة البحرية

مركز صنعاء الإقليمي .. خطوة عملية لتعزيز أمن الملاحة الدولية

تقرير/ حسن شرف الدين

تبذل حكومة بلادنا جهودا كبيرة ومتواصلة لمكافحة ظاهرة القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن في المياه الإقليمية والتي ألقت بظلالها على اليمن ودول المنطقة المطلة على البحر الأحمر، وباب المندب المنفذ الآمن للسفن التجارية العالمية على مرمى حجر من القراصنة الذين يشكلون تهديدا مباشرا لسلامة وأمن طرق الملاحة الدولية، وكانت اليمن سباقة في تنبيه المجتمع الدولي بوادر ظهور عمليات سطو مسلح وقرصنة في المياه الإقليمية المجاورة لها والمخاطر الكامنة جراء حوادث الاعتداء على السفن الصغيرة والبحوث وسفن الصيد في المياه الإقليمية وعلى نطاق واسع ومنظم خلال السنوات الاربع الماضية ولا يزال العالم يعاني منه حتى اليوم.

جهود يمنية على كافة المستويات

وقامت بلادنا بعدد من التحركات للحد من ظاهرة القرصنة التي أثرت سلبا على الاقتصاد اليمني كان آخرها الخميس الماضي القمة اليمنية – الجيبوتية في العاصمة جيبوتي برئاسة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وفخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله رئيس جمهورية جيبوتي، بحثا خلالها عددا من المجالات وسبل تعزيز التعاون الأمني بين البلدين وتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية بما من شأنه الحفاظ على الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وتأمين الملاحة الدولية في جنوبي البحر الأحمر وخليج عدن.. وشدد الزعيمان على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدين في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي وجنوب البحر الأحمر ومكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية.

كما عُقدت قمة يمنية – اريترية برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح ونظيره الاريتري فخامة الرئيس أسياسي أفورقي أواخر الشهر الماضي جرى خلالها بحث علاقات التعاون المشترك بين البلدين في مجال مكافحة القرصنة والإرهاب في المنطقة بما يخدم أمن البلدين واستقرار المنطقة، وقد تم الاتفاق على التنسيق وتبادل المعلومات لمكافحة القرصنة والإرهاب في منطقة خليج عدن وجنوب البحر الأحمر.

ملتقى إقليمي في صنعاء

وآخر الأسبوع الماضي استضافت صنعاء الاجتماع الإقليمي للدول الموقعة على مدونة سلوك جيبوتي والهادف إلى إقامة المركز الإقليمي بصنعاء لتبادل المعلومات بشأن مكافحة القرصنة في صنعاء.. حيث تم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات المتصلة بمهام المراكز الوطنية ونقاط الاتصال ومهام المركز الإقليمي للتنسيق وتبادل المعلومات بصنعاء كمتطلب هام من متطلبات مدونة سلوك جيبوتي والمقرر افتتاحه رسميا مطلع العام القادم.. كما ناقش اقرار آلية المركز الإقليمي ونظامه الإداري والية التعاون والتكامل بين المركز الإقليمي والمراكز الوطنية والمعلومات التي سيتم تبادلها وحالة المركز ووضعية الأطقم والتمثيل في المركز من دول الإقليم وكذا دور المراكز الإقليمية للبحث والإنقاذ ومركز التدريب الإقليمي في جيبوتي.

وفي تصريح خاص لـ"الثورة" أوضح القبطان عبدالله أبكر الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لشئون البحرية ان مركز تبادل المعلومات لمكافحة القرصنة سيكون همزة وصل بين أطقم السفن وربابنة السفن التي تتعرض للقرصنة وبين الجهات المعنية بالمكافحة الميدانية على البحر، فعندما تتعرض سفينة لأي قرصنة سواء كانت عملية قرصنة ناجحة أو هناك محاولة لأعمال قرصنة أو شك بوجود عملية قرصنة، يقوم قبطان السفينة وبحارته بإرسال رسالة إلى عدة جهات على رأسها المركز ومالك السفينة، وفي ثوان معدودة يتم إرسال المعلومات عبر المركز إلى الجهات الوطنية في كل دولة مشتركة في مدونة سلوك جيبوتي، حتى تكون الجهات المختصة فيها على بينة بأن هناك اختطاف سفينة في الموقع الذي سيتم تحديده وإعطائهم كافة البيانات عن السفينة وبالتالي فإن أقرب سفينة حربية موجودة في موقع الاختطاف تذهب لإنقاذ هذه العملية.

وأوضح المشاركون في الاجتماع الإقليمي بأن تنظر الحكومات في المقترحات المفصلة في مذكرة التفاهم التي وضعها اجتماع "مسقط" ومقترحات اليمن لاجتماع صنعاء والدروس المستفادة من انشاء مركز تبادل المعلومات-(ReCAAP).. وقد رأى المشاركون أيضا ضرورة حصر دور المركز في أنشطة مكافحة القرصنة طبقا لمدونة سلوك جيبوتي وتوسيع أنشطة المركز لتشمل مجالات أخرى تتعلق بالأمن والسلامة البحريين والبيئة البحرية كما كان التصور في مسودة مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٦م حول التعاون الإقليمي لتعزيز الأمن البحري" مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، وتم تطوير ورشة عمل المتابعة شبه الإقليمية حول الأمن البحري، والقرصنة والسطو المسلح ضد السفن التي عقدت في مسقط بسلطنة عمان من ١٤ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٦م.

واكد رئيس الوزراء علي مجور التزام اليمن بمساندة كافة الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية بالإضافة إلى التزامها كدولة تحمي سيادة مياهها الإقليمية من خلال قوات خفر السواحل وقوات البحرية اليمنية اللتين تعملان بأقصى إمكانياتهما للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الأمن والسلم العالمي.. مشكدا أن اليمن قد تضررت من هذه الظاهرة من خلال تأثيرها على نشاط الموانئ اليمنية القريبة بسبب ارتفاع التامين البحري على السفن التي تؤم هذه الموانئ، كما تضررت كذلك عمليات ونشاط الصيد الذي يعتمد عليه غالبية المواطنين اليمنيين الذين يسكنون ساحل البحر العربي وخليج عدن الذي يصل طوله إلى ١٥٠٠ كم تقريبا بخلاف خسارة الكثير منهم لمراكبهم وفي كثير من الأحيان لحياتهم أيضاً.

مشيرا إلى النجاحات التي حققتها قوات خفر السواحل وقوات البحرية اليمنية في القبض على العديد من القراصنة حيث يجري حاليا محاكمة ٦٢ قرصانا وصدر الحكم بإعدام ستة منهم فيما تستمر محاكمة البقية.

معالجات

وقد اكد مجور ان اكبر تحد لحل مشكلة القرصنة يكمن في معالجة جذور المشكلة الصومالية المتمثلة في إعادة السلام والأمن في الصومال وبناء الدولة الصومالية وتعزيز سيادة القانون فيها وكذا إيجاد بدائل مناسبة امام الشباب المتحمسين لأعمال القرصنة.. مبينا ان ازدهار نشاط القرصنة وتطورها الذي اصبح يضم شبكات إجرامية اكبر يضيف تحديا جديدا أمام الجهود الرامية لإعادة الأمن والاستقرار في الصومال.

جرائم السطو المسلح

أحدث الإحصائيات الرسمية المسجلة لدى مصلحة خفر السواحل بوزارة الداخلية اليمنية اوضحت أن عدد جرائم القرصنة البحرية بلغ ٤١ حالة قرصنة وقعت في المياه الإقليمية والدولية وخليج عدن منذ مطلع العام وحتى نوفمبر الجاري نتج عنها احتجاز العشرات من السفن ولا يزال منها ٢٣ سفينة محتجزة و٣١٨ بحارا من جنسيات مختلفة بينهم تسعة بحارة يمنيين محتجزون لدى القراصنة في الصومال.

كما اشارت انه إلى جانب عملية القرصنة التي وقعت كان هناك محاولات فاشلة للقراصنة وصلت إلى ٢٢٥ محاولة لكنها باءت بالفشل لأن السفن كانت تلوذ بالقرار بعدة طرق اما بتغيير اتجاهها أو زيادة سرعتها وهو ما كان يجعل القراصنة لا يتمكنون من اللحاق بتلك السفن. كما أن هناك سفنا تابعة لشركات عالمية تم إخراجها من بين أيدي القراصنة بعد عمليات تفاوض انتهى بدفع مبالغ مالية للقراصنة مقابل إخلاء سبيل تلك السفن.

وبحسب تصريحات رسمية فقد شهد شهر اكتوبر الماضي العديد من اعمال القرصنة منها اختطاف ثلاثة مراكب صيد يمنية والتخلص من الصيادين بالرمي إلى البحر أو إعادتهم مع المهربين إلى الساحل اليمني.. كما قدرت خسائر القطاع السمكي خلال عام ٢٠٠٩م فقط بحوالي ١٥٠ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى وجود العديد من الصيادين وبعض أطقم السفن اليمنية ما يزالون محتجزين كرهائن إلى جانب آخرين ينتمون لدول مختلفة في العالم يصل عددهم جميعا إلى ٨١٣ بحارا.

تدريب

كما أدركت الحكومة اليمنية أهمية تنفيذ عدد من الدورات التدريبية لتطوير مهارات كوادر خفر السواحل وتنمية قدراتهم للارتقاء بالأداء في قطاع خفر السواحل.. ومن الدورات التي قامت بها تأهيل ٢٢ كادرا من منتسبي خفر السواحل بداية الشهر الماضي بعدن في مجال التحري وجمع الأدلة في معهد التدريب والتأهيل لخفر السواحل تلقوا على مدى ١٠ أيام محاضرات تعريفية حول نظام التحري، وكيفية جمع الأدلة فيما يتعلق بقضايا سيادة المياه الإقليمية اليمنية ومصادرها، ومعرفة الأسباب والجوانب الخاصة بكل قضية على حدة وإعداد التقارير بصددها.. كما تعرف المشاركون على القضايا الخاصة بأعمال القرصنة البحرية وكيفية التحري بصددها في ضوء القوانين المتعارف عليها، وأوجه التنسيق المشترك مع الأصقاء، في السفن المتواجدة في المياه الدولية.

إمكانيات

العميد علي أحمد راصع رئيس مصلحة خفر السواحل اليمنية أوضح في تصريح لـ"الثورة" أنه سيتم إضافة حوالي عشرة زوارق بحرية لمصلحة خفر السواحل خلال العام القادم ٢٠١١م.. منوها بأن خفر السواحل رغم حداثة نشأتها لها العديد من النجاحات في مكافحة هذه الظاهرة التي تعاني منها مختلف دول العالم، كما تمكنت خلال الفترة الماضية من استكمال بنيتها الأساسية لها في خليج عدن والبحر الأحمر.. وقال أن هناك أربعة زوارق جديدة لتدعيم خفر السواحل مقدمة من اليابان الصديقة وسلطنة عمان الشقيقة، منوها بأنه سيتوجه خلال الأيام القليلة القادمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاستلام زورقين حديثين، وذلك في إطار التعاون القائم بين بلادنا والولايات المتحدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

تفعيل

ويبقى على الدول المشاركة في مدونة سلوك جيبوتي تفعيل دور المركز الإقليمي في اليمن لتبادل المعلومات مع بدء العام القادم للإسهام في الحد من ظاهرة القرصنة التي تؤثر سلبا على الملاحة البحرية في منطقة خليج عدن وغرب المحيط الهندي، حتى يتمكن المركز من تنفيذ الدور المناط به للحد من الحوادث والسطو المسلح والقرصنة البحرية من خلال جمع المعلومات وتحليلها والتنسيق بين دول الإقليم فيما يتعلق بالقرصنة بالمنطقة.

□ صورة ارشيفية للاجتماع الإقليمي للدول الموقعة على مدونة سلوك جيبوتي